http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2244) السنة التاسعة - الأحد (11) أيلول 2011

المهدي وظّف "الفكاهة" في انتقاده الساسة الفاسدين

الحكومة تتجاهل حادثة اغتيال ابرز قادة التظاهرات

□ عن: الواشنطن بوست

ذكرت مصادر إذاعية أن المهدي سبق أن تم اعتقاله وضربه بسبب انتقاداته الحكومة العراقية. وفي هذا الأسبوع، وبينما كان المهدي يستعد لاحتجاجات يوم الجمعة في ساحة التحرير ببغداد، تصاعدت التهديدات. كتب المهدي على صفحته في الفيسبوك صباح الخميس يقول "لقد عشت الأيام الثلاثة الماضية في حالة من الرعب. فهناك من اتصل بي و حذرني من الغارات والاعتقالات بين صفوف المتظاهرين، و قال بعضهم أن الحكومة ستفعل كذا و كذا، كما هددني البعض على الفيسبوك". بعد ساعات عثر على المهدي مقتولا في منزله نتيجة إطلاق رصاصتين على رأسه. يوم الجمعة، لم يتبين من الذي قتل المهدي و لماذا، لكن مقتله أجج المخاوف بين الصحفيين و الناشطين، إذ أن الطبقة الحاكمة في العراق –مع الانسحاب الأميركي من البلاد– تتبنى أساليب غير مألوفة لإسكات المعارضين لها. وبرغم الحق المكفول في حرية الكلام والذي تحقق بعد إسقاط نظام صدام، فان التهديد والعنف بدأ يتصاعد ضد الذين يتحدّون حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي. يقول سامر مسقطي، مدير البحوث العراقية لمنظمة حقوق الإنسان، "اعتقد أن العراق يمر في مفترق طرق مع مغادرة الأميركان، وأن دلالات التسلط تسبب الانزعاج و القلق". لم تدل حكومة المالكي بأي تعليق حول مقتل المهدي وأنكرت تهديداتها للمعارضين، إلا أن المجموعة البرلمانية المعارضة –القائمة العراقية– طالبت، الجمعة، بإجراء تحقيق شامل في هذه الجريمة، واستنكرت الكتلة التي يرأسها إياد علاوي الجريمة باعتبارها "محاولة يائسة لتكميم الأفواه وإعادة العراق إلى دولة القمع والخوف والاستبداد". وقال ناطق باسم عمليات بغداد إن موت المهدي كان "جريمة منظمة" وستقوم الشرطة بالتحقيق فيها. شعر مجتمع الصحافة العراقية والناشطون في بغداد وما حولها بالأسى والحزن العميق لوفاة المهدي، إذ أن الفقيد هو الصحفي السابع الذي يتم اغتياله في العراق هذا العام. تقول ذكرى سرسم، صحفية و زميلة للراحل "نشعر جميعا بأننا سنلقى المصير نفسه". في برنامجه الإذاعي (يا سامعين الصوت)، كان المهدي –٤٥ عاما– ينتقد بقوة السياسيين العراقيين من كل الأطياف بضمنهم المالكي وعلاوي. كان المهدي يمتلك موهبة التكهن وغالبا ما يستخدم الفكاهة للتندّر بالقادة المحليين و أساليبهم الفاسدة. وطالما اشتكى الموالون للمالكي من آراء المهدي لمحطة الإذاعة التي تبث البرنامج ثلاث مرات أسبوعيا. عندما اجتاحت روح ربيع العرب العراق في شباط، كان المهدي في مركز الحدث. و في مقابلة مع الواشنطن بوست في ذلك الشهر، وصف المهدي كيف تم اختطافه مع أربعة صحفيين آخرين من قبل قوات الأمن –بعد تظاهرة تم قمعها بعنف أدى إلى مقتل ١٣ شخصا– و اقتيادهم إلى مقر الفرقة ١١ للجيش العراقي. يقول انه تعرض للضرب و الصدمات الكهربائية و التهديد بالاغتصاب و طلب منه توقيع اعتراف بعدم تعرضه للتعذيب.

■ ترجمة: المدى

الملفات الملفّقة أجبرت العكيلي على الاستقالة

الحكومة أرغمت رئيس النزاهة السابق على اتهام البولاني والجلبي

□ بغداد/ المدى

كشف النائب المستقل وعضو لجنة النزاهة صباح الساعدي، أمس السبت، أن أسباب استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي جاءت بعد أن طلب الحزب الحاكم منه فتح ملفات فساد ملفقة بحق الجلبي والبولاني، فيما لم يتفق باقي أعضاء اللجنة على موقف موحد إزاء الاستقالة.

وقال الساعدي خلال مؤتمر صحافي عقده، أمس، في مجلس النواب، إن "أسباب استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي جاءت بعد أن طلب الحزب الحاكم منه فتح ملفات فساد ملفقة بحق بعض السياسيين ومنهم احمد الجلبي وجواد البولاني"، مبينا أن "العكيلي رفض هذا الأمر مما عرضه إلى ضغوطات كبيرة من رئيس الوزراء أجبرته على تقديم استقالته".

وأضاف الساعدي أن "استقالة رئيس هيئة النزاهة أثرت فينا كثيرا"، مشيرا إلى أن "مجلس النواب جعل الحكومة تتحكم بالهيئات المستقلة مما أثر على مستوى هيئة النزاهة".

واتهم الساعدي "رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه ينتهج، نهج صدام حسين نفسه، من خلال التهديد بالقتل واكبر دليل على ذلك ما حدث لهادي المهدي"، مضيفا أن "مصيرنا سيكون كمصير المهدي".

وأكد الساعدي أن "أدبيات حزب الدعوة أفضل الأدبيات، إلا أن المالكي انتهج أدبيات تخالفها وهو ينتهج لدكتاتورية الشخص وسيعمل على حل حزب الدعوة والاستيلاء على هيئة النزاهة". إلى ذلك، تباينت آراء أعضاء لجنة النزاهة بصدد استقالة العكيلي كل حسب انتمائه إلى كتلته، فقد أكد ائتلاف العراقية انه يقف مع العكيلي ولن يقبل باستقالته، بينما طالبه دولة القانون بتوضيح أسبابها أمام وسائل الإعلام. وقال النائب عن العراقية عثمان الجحيشي: إن العكيلي من الشخصيات الوطنية والفعالة بمكافحة الفساد، كما انه عمل بكل شجاعة عندما قام بإصدار مذكرات قبض بحق الوزيرين السابقين، صفاء الدين الصافي وعبد الفلاح السوداني، إضافة إلى قائد قوات الرد السريع، والكثير من المسؤولين في الحكومة.

وأوضح عضو لجنة النزاهة البرلمانية في تصريحات صحفية أمس أن لجنته ستدافع على بقاء رحيم العكيلي في منصبه والاستمرار بعمله، وأن قبول استقالته خسارة للشعب، ويفتح المجال أمام السراق ولمواجهة "حيتان الفساد" الكبيرة في الدولة، داعيا العكيلي إلى قبول التحدي بمكافحته الفساد من خلال توليه رئاسة هيئة النزاهة.

أما عضو اللجنة الآخر، عزيز العكيلي دعا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى كشف جميع ملفات الفساد الموجودة في المؤسسات الحكومية، من دون استثناء أو خوفاً على التوافقات السياسية.

وقال العكيلي وهو قيادي في كتلة المواطن إن المالكي أمامه مسؤولية القضاء على الفساد المالي، لذا أصبح من الضروري كشف ملفات الفساد، من دون الخوف على التوافقات السياسية أو حدوث أزمات في البلاد بسببها، مشيراً إلى أن إخفاق المالكي في هذا الملف سيجعله مقصراً أمام شعبه وناخبيه.

وفي الوقت عينه، وصف عضو في لجنة النزاهة النيابية قرار استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي "بالمفاجئ"، داعيا إياه "إلى تسمية الجهات التي دفعته إلى تقديم استقالته أمام وسائل الإعلام".

وقال عضو اللجنة عمار الشبلي إن "قرار ونبأ استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي من منصبه كان مفاجئاً لنا كلجنة نزاهة رقابية على الرغم من إخباره لنا في العديد من المرات خلال الاجتماعات بوجود ضغوط وتدخلات تمارس عليه من قبل بعض الجهات السياسية".

وأضاف الشبلي وهو نائب عن دولة القانون "أننا ندعو العكيلي إلى أن يسمي الجهات وحتى الشخصيات التي مارست الضغط عليه وذلك من خلال الإعلان عنها بوسائل الإعلام وفضحها"، مشيرا إلى أن "هيئة النزاهة تعد الحلقة المهمة والتي تربط بين لجنة النزاهة في مجلس النواب وبين السلطة القضائية".

وكان رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي قد قدم استقالته بشكل رسمي إلى رئيس الوزراء نوري المالكي بسبب ضغوط سياسية تمارس عليه من جهات عدة لم يسمها، بحسب ما أعلنته مصادر مطلعة أمس الأول.

كتابة على الحيطان

لا أحد يبرّئ نفسه!

■ عامر القيسي

ما يجري في العراق اليوم كلنا مسؤول عنه بطريقة أو بأخرى. القوى الليبرالية والديمقراطية المهتمة حقا بالتغيير في العراق، على يبدو أنها رفعت الراية البيضاء أمام قتامة الواقع، وتحديدا السياسي، وتطفو بين الحين والآخر على سطح الواقع بعض الأعمال والنشاطات التي لا تتعدى في أفضل أحوالها المبادرات الفردية في العمل على بناء عراق ديمقراطي ودولة متحضرة.. وهي مبادرات لا تفعل شيئا ولا تحرك ساكنا، ومدفوعة الثمن مسبقا كاغتيال هادي المهدي!!

أحزاب الإسلام السياسي بكل تنوعاتها السنية والشيعة، قائدة الخراب في هذه البلاد، في أفضل أيامها فالسلطة والمال بيدها وما زعيق الإصلاح الذي ينطلق من هنا وهناك ليس إلا ترضية للشارع وذرا للرماد في عيون الناس، فالكيكة كاملة في جعبتها. الدولة والحكومة والمؤسسات والناس، وتهرع إلى مرجعياتها الدينية كلما أحست بالخطر، برغم أن تلك المرجعيات أكثر الناس استياءً من سلوك هذه الأحزاب! إذا كان هذا وضعها وسنين عسلها.. فلماذا تفكر بعراق مختلف؟

المثقفون منزوون كعادتهم في الأزمات يتبادلون أنخاب الحوارات البنيوية ويحلمون بالعراق الذي يريدونه. هل شاهدتم اعتصاما أو إضرابا على احتقار الثقافة والمثقفين الذي مارسته حكومات ما بعد التغيير وكأنها تكرر استنساخ السلوك الصدامي!! ويكفي إهانة لهم أن يكون وزير الثقافة لهم مرّة إماما لجامع وإرهابيا ثانية، وثالثة عسكريا مع جل احترامنا له، برغم وصفه الربيع العربي بالفوضى!!

منظمات المجتمع المدني تبخرت قليلا قليلا، وكلما توقف الدعم أو انحسر غاصت هذه المنظمات في مكاتبها الصغيرة منتظرة الفرج والهبات!! فيما لاذت المئات منها تحت أبط الأحزاب الحيتانية التي تبتلع كل شيء وتقول هل من مزيد!

المواطنون يئسوا تماما وما عادوا يعبّرون عن احتجاجاتهم بالطريقة التي تناسب حجم الضرر الذي يتعرضون له ولا بمستوى السرقات التي تنهب مالهم من أمام أعينهم!

المطالبون بالتغيير من السياسيين الذين يبكون على تهميشهم ليل نهار ما أن يلوح لهم بالامتيازات حتى تتحول مطالب الإصلاح إلى ضرورات دعم الحكومة والحكوميين، فتغلق الأفواه وتستريح النفوس!

الإعلاميون.. من منهم احتج بمستوى الاهانة التي تتعرض لها نقابتهم عندما يكون نقيبها عضوا في فدائيي صدام واحد طبالي عدي ومشمولا باجتثاث البعث!! من منهم ذهب ومزق قميصه احتجاجا أمام ما يسمى نقابة ونقيب الذي "حشك" نفسه في طابور الحكومة والأحزاب المتنفذة استمرارا لتأريخه الانتهازي "المشرف"!!

من منّا أعلن احتجاجه بمستوى الهتك الذي يجري في العراق، الذي ينهب ويدمر ويهرب خارج الحدود ويباع ويشترى حسب قوة الصفقة والجهات التي تقف وراءها. من منّا.. ومن منّا.

ومن..!

البركة في شباب ساحة التحرير في الجيل الذي ربما يحقق لنا زلزالا آخر يغير المعادلة ويضع الخطوات على الطريق الصحيح!

أعلام

بروازي: العراق يتجه نحو المجهول

■ طالب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الإقليم عادل توفيق البرواري، الحكومة بكل مكوناتها بإعادة النظر في جميع المشاكل العالقة من أجل مصلحة البلاد.وقال برواري يوم أمس: "هناك خلافات كثيرة لازالت قائمة بين القائمة العراقية ودولة القانون بسبب عدم الثقة بين الكتلتين. وأضاف برواري أن "العراق متجه نحو مصير مجهول بسبب الخلافات مابين الكتل السياسية والانتهاكات من قبل الجوار التي تهدد أمن العراق لذلك على جميع الكتل السياسية أن تضع مصلحة العراق أمامها وأن يكون هناك تنازل مابين الكتل السياسية من أجل مصلحة العامة للشعب".

الصالحي: السلطة تكيل بأكثر من مكيال

■ قال النائب عن ائتلاف العراقية ارشد الصالحي إن الحكومة العراقية تكيل بأكثر من مكيال ولا تستطيع تقديم خدمات للشعب والقضاء على الفساد. وأوضح الصالحي في تصريحات صحفية أمس السبت أن "تحديد الأوقات وإعطاء المهل لن يجدي نفعاً ما لم تعالج الأمور من جذورها"، مبيناً أن "الحكومة تكيل بأكثر من مكيال ولا تستطيع تقديم خدمات للشعب". وأضاف النائب عن العراقية أن "القضاء على الفساد وتحسين الوضع الأمني وتقديم الخدمات، لن يأتوا ما لم تعط المناصب السيادية إلى أصحاب نفوس سليمة، تحافظ على أموال الشعب".

العوادي: الكتل لم ترتق إلى مستوى الطموح

■ أعرب النائب عن التحالف الوطني إحسان العوادي عن أسفه من جميع الكتل السياسية بضمنها كتلته التي ينضم إليها دولة القانون لأنها ابتعدت عن الخطاب الجماهيري الخدمي.وقال إن جميع الكتل السياسية ومن دون استثناء لم تنفذ وعودها الانتخابية التي حملتها في خطاباتها الانتخابية، مضيفا أن الخطاب الانتخابي الذي أتت به الانتخابات يختلف عن الخطاب الحالي الذي هو عبارة عن مكاسب ومغانم وسلطة وكراس، ولم تلتفت أية كتلة برلمانية ومن دون أستثناء أقولها على هموم الشعب المرير سوى خطوات فردية تسير في تنفيذ وعودهم الانتخابية وإقرار بعض القوانين المهمة للمواطن.

ضحايا قطع الأذن ووشم الجبين يطالبون بتعويضات

محام: أعداد كبيرة منهم لم تستفد بعد من القانون (٥) بسبب البيروقراطية

□ الكوت/ محمد الزيدي

قد يستغرب للوهلة الأولى من يستمع لحكاية جابر الذي قطعت السلطات الأمنية في عهد صدام حسين صيوان أذنه، لكن حكايته التي تكاد تكون غريبة، تجد لها مثيلات كثيرة في عراق البعث، فجابر خلف ذو الأربعين سنة يروي أنه ذهب ذات يوم لزيارة أحد أقربائه في مدينة الصدر ببغداد في أيلول ١٩٩٤، وصادف أن أحد أبناء تلك العائلة قد تخلف عن أداء الخدمة العسكرية وقتها وكانت السلطات الأمنية والحزبية تطارده من دون أن تتمكن من الظفر به. يتذكر جابر: "بينما مكثت تلك الليلة في بيت أقاربي بمعية زوجتي وأطفالي الثلاثة وإذا بي أفاجأ باجتياح المنزل من قبل قوة عسكرية وبعض عناصر الحزب المسؤولة عن المنطقة التي يقطنها أقاربي، طلبوا مني مرافقتهم إلى الفرقة الحزبية وفعلا ذهبت".

يصمت جابر قليلاً لينشغل بإشعال سيجارته ويتابع حديثه قائلا: "في اليوم التالي وبغضون ساعات قليلة تم نقلي إلى مقر الفرقة الحزبية ومن هناك إلى مستشفى الجوادر الواقع وسط (مدينة الصدر)، وعلى الفور حقنت بجرعة تخديرية وفقدت وعيي بالكامل وبعد مرور ساعتين فقت من الغيبوبة ووجدت نفسي وقد قطع صيوان أذني".

بقي جابر المعروف بـ "أبو قهر"، "موقوفاً بعد قطع صيوان أذنه أربعة أشهر في سجن ببغداد مع مجموعة من الأشخاص الذين تعرضوا للعقوبة نفسها، ومن ثم نقل إلى سجن آخر غرب الأنبار، خشية من أن يتم اكتشاف أمرهم من فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة التي بدأت تزور العراق.

وبعد تحقيق مع جابر استمر أشهرا عدة، تأكدت السلطات من "سلامة موقفه" من الخدمة العسكرية، فأعادوه إلى وحدته العسكرية، وفيما يشبه الاعتذار منحوه إجازة اعتيادية يقضيها مع عائلته.

هذا الشاب واحد من نحو ٤٠٠٠ مواطن عراقي عبث نظام البعث بملامح وجوههم، وقطع صيوان آذانهم منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي.

فقد كان من تداعيات الهزيمة التي ألحقت بالجيش في حرب عاصفة الصحراء ١٩٩١ ارتفاع منسوب المعارضة لنظام صدام حسين. ويروي من شهد تلك الفترة قصصا كثيرا عن عمليات هروب من الجيش انتهت بإعدام الفارّين، فيما كان آلاف الشبان يعيشون حياة التخفي كي لا يجبروا على ارتداء الزي العسكري.

ومن بين عشرات القوانين العبثية التي فرضها مجلس قيادة الثورة وقتئذ، صدرت عقوبات صارمة على الهاربين أو المتخلفين عن الالتحاق بالجيش، تراوحت بين قطع الأذن ووشم الجبين أو الإعدام رمياً بالرصاص.

فصدر القرار ١١٥ في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٩٤، نص على قطع صيوان الأذن للهارب من الخدمة العسكرية أو المتخلف عنها، أو كل من يؤوي أيا منهما أو تستر عليه. كما عوقب بقطع صيوان الأذن الأخرى كل من عاد للهروب مرة أخرى، فيما نص القرار أيضا على وشم جبهة كل من قطع صيوان أذنه بخط أفقي مستقيم بطول لا يقل عن ثلاثة سنتمترات ولا يزيد على خمسة وبعرض ملمتر واحد. ونص أيضا على عقوبة الإعدام بحق الهارب من الخدمة العسكرية ثلاث مرات، أو تخلف عنها مرة واحدة وهرب مرتين. وبرغم أن مجلس قيادة الثورة المنحل، عاد ليلغي قراره قبل نحو شهر من سقوط بغداد، إلا أن تسعة أعوام من تطبيقه، أنشأت شريحة من المعاقبين مشوّهي الوجوه والآذان. ويطالب المئات من أمثال جابر، ليس في الكوت وحدها، إنما في مختلف المدن العراقية، الحكومة بتعويضات معنوية فضلا عن المادية تعيد إليهم شيئاً من الاعتبار، أسوة بالعديد من فئات المجتمع الأخرى من ضحايا النظام العراقي السابق. في الشمال الغربي من مدينة الكوت يقضي علي دخيل أحد ضحايا النظام نهاره فلاحاً عند احد الملاكين في قضاء النعمانية.

ويقول علي إنه يعرف الطبيب الذي أجرى له عملية قطع صيوان الأذن بعدما جيء بعلي مع مفرزة أمنية إلى مستشفى النعمانية الواقع وسط الحي الذي يقطنه. ويؤكد أنه يراه بشكل دوري وهو يذهب إلى مكان عملة وسط المدينة، ويفكر بطريقة معينة لمقاضاته قانونيا وعشائريا. يقول علي في حديث مع "نقاش": "لم أعرض على قاض ولم يستمع لي أحد وأبُلغت بقرار قطع صيوان أذني من خلال أحد حراس السجن الذي كنت اقطن به". ويخلص إلى القول "كل ما أريده من الحكومة هو الحصول على وظيفة حكومية ملائمة".

في حديثه عن طبيعة دعم الدولة لهذه الشريحة من أبناء المجتمع يقول جميل غضيب مسؤول مكتب وزارة حقوق الإنسان في الكوت إن وزارته "لن تدخر جهدا في دعم هذه الشريحة معنويا وماديا".

ويضيف غضيب متحدثا لـ"نقاش" أن عددا من الأشخاص تعرضوا لعقوبة قطع الأذن ووشم الجبين، قدموا إلى الوزارة، "وقد أكملنا معاملاتهم وسوف يحصلون قريبا على مبالغ تعويضية من الحكومة، إضافة إلى بعض الامتيازات الأخرى منها في محاولة لتوظيفهم في دوائر الدولة". كما أن وزارة حقوق الإنسان بصدد عقد اتفاقيات مع مستشفيات متخصصة في التجميل بهدف إجراء عمليات متنوعة لهم" على حد قوله. وينص القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ على تعويض هذه الشريحة بمبلغ يتراوح بين ٥– ١٠ مليون دينار عراقي لمحاولة تلبية متطلبات معيشتهم وعلاجاتهم، إلا أن أعدادا كبيرة منهم لم تحصل على التعويضات بعد لأسباب "بيروقراطية"، بحسب المحامي مهند السعيدي. وكشف السعيدي وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان أن بعض المنظمات الإنسانية المختصة تحضر لعقد مؤتمر كبير تريد من خلاله أن تسلط الضوء على معاناة تلك الشريحة وتلفت نظر الحكومة إلى حقوقهم.

وأشار أيضا إلى أن كثيرين منهم، لم يطالبوا بحقوقهم بشكل رسمي "تجنباً للإحراج"، وبالتالي فإن المنظمات المختصة هي من تتولى مسؤولية المطالبة بالحقوق بشكل علني.

وتتعهد الحكومة المحلية في محافظة واسط (الكوت) أنها سوف لن تتأخر في دعم أي مقترح من شأنه مساعدة ودعم هذه الشريحة الواسعة.

ويقول محافظ واسط مهدي الزبيدي لمراسل "نقاش": "أنا شخصيا أشعر بمعاناة هذه الشريحة، ومسؤوليتنا كحكومة محلية أن نضمن حقوق كل من تضرر في زمن النظام السابق، وفقاً للقوانين المعمول بها".

■ (نقاش)